الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/41/593
25 September 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الحادية والاربعون
البند ٨٣ (ب) من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث : البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

تقديم المساعدة إلى أوغندا

تقرير الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة ، في مقررها ٤٥٣/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، من الأمين العام أن يواصل استعراض التقدم المحرز في الحالة الاقتصادية في أوغندا وفي تنظيم تقديم المساعدة الدولية إلى ذلك البلد ، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بالحالة في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ ، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين .

٢ - وعملا بهذا المقرر ، اتخذ الأمين العام ترتيبات لايفاد بعثة ، تتكون من وكيل الأمين العام للمسائل السياسية الخاصة ومستشار خاص لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أديس أبابا ، إلى أوغندا لزيارتها في الفترة من ٨ إلى ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ وفي الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ . ويستعرض تقرير البعثة ، المرفق طيا ، الحالة الاقتصادية العامة ، ويناقش الإجراءات التي اتخذتها حكومة أوغندا لاستعادة الاستقرار السياسي واحترام حقوق الإنسان وللبدء في عملية التعمير الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، ويحدد التقرير مجالات معينة تتطلب ، كمسألة ذات أولوية ، المساعدة من المجتمع الدولي ؛ ويخلص إلى نتائج وتوصيات معينة فيما يتعلق بدعم المجتمع الدولي لجهود التنمية التي تبذلها حكومة أوغندا .

٣ - ويوصي الأمين العام كل التوصية بإيلاء النتائج التي خلصت إليها البعثة الاعتبار العاجل والمؤاتي من جانب المجتمع الدولي .

Digitized by UNOG Library

المرفق

تقرير البعثة الموفدة إلى أوغندا
(تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٨٦)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٣	٤
ثانيا - معلومات أساسية	٤-١٣	٤
ألف - لمحة عامة	٤-٧	٤
باء - الاحوال الاقتصادية	٨-١٣	٦
ثالثا - استجابة الحكومة	١٤-٢٣	٧
ألف - برنامج الإغاثة الطارئة والإصلاح	١٤-١٧	٧
باء - تدابير الاقتصاد الكلي المؤقتة	١٨-١٩	٩
جيم - مشكلة التنسيق	٢٠-٢٣	٩
رابعا - تشجيع الانتعاش الاقتصادي : الأصول الوطنية والعوائق الرئيسية	٢٤-٣٠	١١
خامسا - البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية	٣١-٦٦	١٣
ألف - إعادة اللاجئين والمشردين الى أوطانهم وإعادة توطينهم	٣٢-٣٩	١٣
باء - إعادة بناء الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية	٤٠-٥٥	١٥
الصحة	٤١-٤٣	١٦
المياه والمرافق الصحية	٤٤-٤٥	١٦
التعليم	٤٦-٤٨	١٧
الإسكان	٤٩-٥١	١٨
الطرق	٥٢-٥٥	١٨

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
جيم - إستعادة القدرات الإنتاجية	٥٦-٦٦	١٩
الزراعة وانتاج المواشي	٥٧-٦٣	١٩
المؤسسات الصناعية الإنتاجية	٦٤-٦٦	٢١
سادسا - الاستنتاجات والتوصيات	٦٧-٦٨	٢١

تذييلات

الأول - موجز البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية	٢٣
الثاني - خريطة	٢٤

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٥٣/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ زارت بعثة ، برئاسة وكيل الامين العام للمسائل السياسية الخاصة وعضوية ممثل لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، أوغندا في الفترة من ٨ إلى ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ وفي الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١٣ آب/اغسطس ١٩٨٦ . والتقت البعثة برئيس الجمهورية ، سعادة يوري موسيفيني ، ورئيس الوزراء ووزراء التخطيط والتنمية الاقتصادية ، والاصلاح ، والصناعة ، والصحة ، والمديرين التنفيذيين للمؤسسة الإنمائية الاوغندية وبكبار المسؤولين في الوزارات المعنية . كما أجرت البعثة مشاورات مع الممثلين الميدانيين لمؤسسات ووكالات منظومة الامم المتحدة ومع ممثلي المنظمات غير الحكومية .

٢ - وتود البعثة أن تعرب عن تقديرها لحكومة أوغندا للاعمال التحضيرية الدقيقة التي قامت بها لاعمال البعثة والدعم الذي لقيته منها لاعمالها . وبينما يقدم التقرير التالي بعض المعلومات الاساسية العامة ، فقد أُتفِق ، بالتشاور مع الحكومة ، على أن ينصب تركيز جهود البعثة على الجوانب القصيرة الاجل لإعادة التوطين والانعاش .

٣ - وتود البعثة أيضا أن تعرب عن تقديرها لمكتب المنسق المقيم للامم المتحدة للمساعدة التي قدمها ، وللممثلين الميدانيين لمؤسسات ووكالات منظومة الامم المتحدة على تعاونهم .

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - لمحة عامة

٤ - بعد مضي ما يربو على ١٥ عاما من انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي تجد أوغندا نفسها ، وهي التي وصفت في الماضي بأنها "لؤلؤة افريقيا" ، في منعطف حرج في تنميتها السياسية والاقتصادية . والحكومة التي تسلمت مقاليد السلطة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، تمتعت حتى الآن بدرجة ملحوظة من الاستقرار السياسي ، وقد أبدت حتى الآن اهتماما بحقوق الإنسان سيكون له شأن في المهمة الصعبة المتمثلة في المصالحة الوطنية والتعمير الاقتصادي الذي شرعت فيه الآن . ومن الجدير بالذكر أن

Digitized by UNOG Library

الحكومة ، بعد ما لا يزيد على ستة أشهر من تسلمها مقاليد السلطة ، أنشأت لجنة مستقلة "للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان ، وحالات خرق سيادة القانون ، والافراط في إساءة استعمال السلطة ؛ ودراسة وسائل الحيلولة دون وقوع ذلك ، والتقدم بتوصيات إلى الحكومة في هذا الشأن" .

٥ - وليس هذا إلاّ جانب واحد من برنامج ذي ١٠ نقاط وضعته الحكومة الجديدة كأساس لإدارة سياسية جديدة تكفل مستقبلا هادئا وأكثر رخاء للشعب الاوغندي . والنقاط الـ ١٠ للبرنامج هي : الديمقراطية ؛ والأمن ؛ وتدعيم الوحدة الوطنية ؛ والقضاء على جميع أشكال الطائفية ؛ والدفاع عن الاستقلال الوطني وتدعيمه ؛ وبناء اقتصاد مستقل متكامل ومكتف بذاته ؛ وتجديد الخدمات الاجتماعية وتحسينها وإنعاش المناطق التي خربتها الحرب ؛ والقضاء على الفساد وإساءة استعمال السلطة ؛ وإصلاح الأخطاء التي أدت إلى تشريد قطاعات من السكان ؛ وتحسين حالة قطاعات أخرى ؛ والتعاون مع البلدان الافريقية الاخرى في الدفاع عن حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية لأخوتنا في الاجزاء الاخرى من افريقيا ؛ واتباع استراتيجية اقتصادية تقوم على الاقتصاد المختلط .

٦ - وبرغم إحراز تقدم كبير تجاه تحقيق الاستقرار السياسي واحترام حقوق الإنسان ، مازالت الحكومة تواجه المهمة الكبرى وهي التعمير الاقتصادي والتنمية . وسيتطلب هذا دعما دوليا ضخما لكي تستطيع مواجهة المشاكل الفورية للإغاثة الطارئة وعملية الإنعاش ذات الأولوية ، والقيام في الوقت نفسه بإرساء أسس التنمية الأطول أجلا .

٧ - ومع توفر المساعدة في الوقت المناسب وتوجيهها توجيها جيدا ، وإدخال بعض التحسينات في القدرات المحلية على الاستجابة ، تكون احتمالات الانتعاش الاقتصادي السريع جيدة جدا بفضل مجموعة متضافرة من السمات الطبيعية المواتية ، ووفرة الموارد الطبيعية والإمكانيات الجيدة من الموارد البشرية . ومن المكاسب القيمة بصفة خاصة الاتجاه الإيجابي لدى السكان . وإذ تسود الان روح جديدة من الثقة والتفاؤل لدى شعب أوغندا بالنسبة إلى مستقبله . وهو يعبّر عن ذلك بمشاركته في إعادة بناء الهياكل الاساسية التي لحقها الدمار ، وبإعادة بناء البيوت والمزارع والقرى المهجورة ، ومشاركته في استعادة القدرات الإنتاجية في المجالات الحيوية من القطاع الزراعي .

Digitized by UNOG Library

باء - الاحوال الاقتصادية

٨ - ورثت الحكومة الجديدة اقتصادا حطمه الحرب ويتسم بالدمار المادي وتعطيل الخدمات الاقتصادية والاجتماعية العادية . فقد تدمّر جزء كبير من الهيكل الاساسي ومن القدرة الإنتاجية . وهرب آلاف الاوغنديين إلى البلدان المجاورة بل إن عددا أكبر من الاوغنديين قد تشرّدوا داخل البلد .

٩ - ووفقا للتقديرات المقدمة من الحكومة ، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لاوغندا بالاسعار الثابتة بواقع ١٩ في المائة في الفترة بين سنتي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ، وانخفض الدخل الحقيقي للفرد بواقع ٣٥ في المائة في أثناء الفترة ذاتها . وانخفضت الزراعة التجارية بنسبة ٢٢,٨ في المائة وعانت جميع القطاعات الاخرى ، باستثناء الإنتاج المعيشي ، من انخفاض حاد في الناتج . وحدث انتعاش جزئي في الفترة بين سنتي ١٩٨١ و ١٩٨٣ ، ولكن حدث انخفاض إضافي في سنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ .

١٠ - وتحولت الفوائض في الميزانية العادية للستينات إلى حالات عجز مالي ضخم في الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٨١ بلغت في بعض السنوات ما يربو على ٦٠ في المائة من الإيرادات المتكررة . ونجم عن ازدياد مستوى العجز توسّع نقدي مفرط كان متوسطه ٣٠ في المائة سنويا في السبعينات . وفي الفترة بين ١٩٨٢ وشهر حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، تحسنت حالة الميزانية وانخفض معدل التوسّع في الائتمان المحلي انخفاضا كبيرا ، بيد أن الاتجاهات المعاكسة استؤنفت في الجزء الاخير من ١٩٨٥ .

١١ - وارتفع التضخم ، عند قياسه بالرقم القياسي لاسعار الاستهلاك ، بنسبة ١,٩ في المائة في ١٩٧٣ ، وبواقع ١٢,٩ في المائة في سنة ١٩٧٣ ، ثم سارع الخطى فوصل إلى معدل سنوي قدره ٥٠ في المائة بحلول سنة ١٩٧٤ . وبحلول سنة ١٩٧٩ كان معدل التضخم السنوي قد ارتفع إلى ٨٨ في المائة ؛ وفي الفترة بين آب/أغسطس ١٩٨١ ونيسان/ابريل ١٩٨٦ ارتفعت الاسعار المحلية بمعدل سنوي مركب قدره ٦٧,٨ في المائة .

١٢ - وهذه الاتجاهات التضخمية ، مقرونة بانخفاض حصائل الصادرات أحدثت ضغطا شديدا على ميزان المدفوعات . فاتسع العجز في ميزان المدفوعات ، الذي بلغ ١٩٠ مليونا من الدولارات في سنة ١٩٧٠ ، اتساعا حادا حتى وصل إلى رقم قياسي قدره ٢٢٧ مليونا من الدولارات في سنة ١٩٨٠ بالرغم من القيود الواسعة التي فرضت على الواردات والرقابة على النقد الاجنبي . وحدث بعض التحسن في ميزان المدفوعات بعد سنة ١٩٨١ نتيجة لتحسن

Digitized by UNOG Library

حصائل الصادرات وزيادة تدفق المعونة الخارجية لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق الاستقرار . وكان هناك أيضا فوائض في الحساب الجاري في سنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ؛ ولكن الحالة بدأت في التدهور مرة أخرى قبل نهاية ١٩٨٥ . وبحلول عام ١٩٨٥ كانت خدمة الدين تستوعب ما يربو على ٥٠ في المائة من حصائل الصادرات الجارية . ومرت أسعار الصرف بعدة تغيرات ، وكانت صورة المستقبل مشكوكا فيها . وانخفضت الروح المعنوية في مجال الخدمة العامة انخفاضا لم يسبق له مثيل . وكان لفترة عدم الاستقرار السياسي الطويلة ثمن باهظ ، وأدى ارتفاع معدل التضخم إلى تقليص الرواتب والحوافز .

١٣ - وكانت المشاكل الاقتصادية التي تواجه الحكومة الجديدة عند تسلمها مقاليد السلطة تقع في أربعة مجالات رئيسية :

(أ) إعادة اللاجئين والمشردين إلى الوطن وإعادة توطينهم ؛

(ب) إعادة بناء الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية (الصحة ؛ والمياه والمرافق الصحية ؛ والتعليم ؛ والإسكان ؛ والطرق) ؛

(ج) استعادة القدرات الإنتاجية (وعلى الاخص في مجال الزراعة وإنتاج الماشية وفي الصناعات المنتجة للسلع) ؛

(د) إنشاء إطار ملائم للسياسات الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا - استجابة الحكومة

ألف - برنامج الإغاثة الطارئة والإصلاح

١٤ - كاستجابة فورية منها بدأت الحكومة في شباط/فبراير ١٩٨٦ برنامجا للإغاثة الطارئة والإصلاح كانت له ثلاثة أهداف رئيسية وهي : تقديم المساعدة الفورية إلى الأشخاص المشردين ، وإعادة الخدمات التي توقفت بسبب الحرب ، وتوفير مدخلات الطوارئ لإنتاج السلع الاساسية وتوفير الخدمات الرئيسية .

Digitized by UNOG Library

١٥ - وقد اهتم البرنامج اهتماما خاصا بإعادة توطين اللاجئين والمشردين وأولى اعتبارا خاصا لما يلي :

(أ) توفير المواد الغذائية المنتجة محليا والأدوات المنزلية ، والملابس ، ولوازم الفراش والأدوية والعقاقير ؛

(ب) توفير المدخلات الزراعية والعقاقير البيطرية اللازمة في حالات الطوارئ ؛

(ج) إعادة فتح الطرق الفرعية الريفية وتوفير خدمات النقل الضرورية للحكومة ؛

(د) إصلاح المباني العمومية ، مثل المدارس والمستشفيات ، والوحدات الصحية والمكاتب الإدارية والمساكن ؛

(هـ) توفير مدخلات الطوارئ للصناعات التي تنتج السلع الأساسية ، مثل الصابون والأسمنت ؛

(و) توفير المواد المدرسية مثل الكتب والطباشير والسبورات ؛

(ز) إعادة إمدادات الكهرباء والمياه وخدمات الاتصالات إلى الريف والحضر ؛

(ح) إصلاح الشرطة وتحسين السجون وما يتصل بها من خدمات .

١٦ - والبرنامج وُضع بعد شهرين تقريبا من تولي الحكومة الجديدة السلطة ، وكان أصلا عبارة عن قائمة من المتطلبات يقصد بها لفت الانتباه إلى نواحي العجز في الإمدادات المادية التي ينبغي سدها لكي يمكن وضع تدابير الإغاثة والإصلاح موضع التنفيذ . وكان لا بد في وقت لاحق من وضع استراتيجية اقتصادية شاملة .

١٧ - وقد كانت الاستجابة لهذا البرنامج إيجابية بصفة عامة . ومما له مغزى أنه في ٧ أيار/مايو ١٩٨٦ أسهم الأوغنديون أنفسهم بمبلغ قدره ٢١٠ ملايين شلن أوغندي في هذا البرنامج . وبالإضافة إلى ذلك ، ففي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ قدم المجتمع الدولي - المنظمات الدولية ، والحكومات والمنظمات غير الحكومية - مبلغا مجموعه ٤٠,٥ ملايين

Digitized by UNOG Library

دولار في شكل إعانات مادية ونقد ، لتنفيذ البرنامج . وقد أعلنت الحكومة الآن أنه في ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ تم التعهد بمبلغ ٤٧,٦ ملايين دولار (نحو ٢٩ في المائة من تكاليف البرنامج) من قبل مانحين ثنائيين ووكالات دولية .

باء - تدابير الاقتصاد الكلي المؤقتة

١٨ - في بيان صادر عن الحكومة في تموز/يوليه ١٩٨٦ بعنوان "تدابير الاقتصاد الكلي المؤقتة" اعترفت الحكومة ، في جملة أمور ، بضرورة تخفيض النفقات الحكومية ، وأنشئت لجنة لتحديد المؤسسات شبه الحكومية التي ينبغي بيعها للقطاع الخاص وخففت السيطرة الحكومية على الإنتاج الصناعي . وتقرر سعران للصرف في المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية - سعر صرف له الأولوية (النافذة ١) وتباع به العملة الأجنبية لبنود معينة ، منها بعض سلع الاستهلاك الأساسية ، والمدخلات والأدوات الزراعية ، ومنتجات النفط ، والمواد المدرسية ، والعقاقير البشرية والحيوانية ، والمواد الخام وقطع الغيار اللازمة للصناعات الأساسية ، وسعر صرف للسوق (النافذة ٢) يطبق على جميع الواردات الأخرى من السلع والخدمات . وقد تم تثبيت سعر الأولوية وسعر السوق ، وهما سعران يجري تعديلهما دوريا ، عند ٤٠٠ ١ شلن للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة للأول و ٠٠٠ ٥ شلن للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة للثاني . وتضمنت هذه التدابير رفع الأسعار التي تدفع لمنتجي محاصيل التصدير الرئيسية ورفع أسعار الفائدة إلى حد كبير . وفي ٣٣ آب/أغسطس ١٩٨٦ أعلنت الحكومة ، في بيان الميزانية ، أنه اعتبارا من ذلك التاريخ ، سوف يطبق سعر واحد للصرف وهو ٤٠٠ ١ شلن للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة .

١٩ - وفي الوقت نفسه ، قام فريق مشترك من الخبراء الأوغنديين والكنديين بإعداد إطار للسياسة أشمل من أجل التنمية في الأجلين المتوسط والطويل .

جيم - مشكلة التنسيق

٢٠ - نظرا لكثرة عدد الدول والمنظومات والوكالات المشتركة في عملية تقديم وإدارة تنفيذ المساعدة الدولية للإغاثة الطارئة والإصلاح اتضح في مرحلة مبكرة أنه ، بصرف النظر عن الآلية القائمة لتنسيق المساعدة الإنمائية (في شكل اجتماعات للفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي) ، فلا غنى عن آلية فعالة لتنسيق شتى عروض مساعدات في الطوارئ والتوفيق بين هذه المساعدات وبين جهود الشعب الأوغندي نفسه ، وذلك

Digitized by UNOG Library

للاستفادة من مساعدات الطوارئ بصورة مجدية ولتحقيق الاهداف المحددة في برنامج الإغاثة الطارئة والإصلاح .

٢١ - وعندما تولت الحكومة الحالية السلطة كانت ترتيبات تنسيق المساعدة في حالات الطوارئ مبعثرة بعض الشيء . فقد كان ، في ذلك الوقت ، ترتيبان مخصصان بالذات للمناطق المنكوبة في لويرو ، ومبيجي ، وموبندي ، وهما : الاجتماع المشترك بين لجنة تنسيق الإغاثة الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية بمساعدات الإغاثة وإعادة توطين الاشخاص المشردين ، والاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن الاشخاص المشردين .

٢٢ - وقد انشأت الحكومة الجديدة في مكتب رئيس الوزراء لجنة لتنسيق مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ وأمانة لتنسيق المساعدات ومسؤوليتهما هي :

(أ) تنسيق جميع المعونات الداخلية والخارجية للإغاثة في حالات الطوارئ ؛

(ب) اقتراح بتخصيص موارد مساعدات الإغاثة الداخلية والخارجية ؛

(ج) رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الإغاثة الطارئة والإصلاح ورفع تقرير عن ذلك للوزارة ؛

(د) النظر في إزالة أي اختناقات تعترض طريق التنفيذ ؛

(هـ) تقديم المشورة إلى اللجنة الوزارية ومجلس الوزارة فيما يتعلق بكل هذه المواضيع .

٢٣ - وكانت الحكومة تجري عملية استعراض لهذه الاليات التنسيقية في وقت زيارة البعثة . وقد وافقت الان على أنه قد يكون من الضروري إجراء بعض التعديلات في الترتيبات القائمة لكي يتاح النظر بطريقة أكثر تركيزا في الانشطة القطاعية . ويدور التفكير حول إنشاء لجان فرعية قطاعية في كل وزارة للتركيز على قطاعات محددة أو مواضيع تتصل ببرنامج الإغاثة والإصلاح في حالات الطوارئ ، في حين تواصل لجنة تنسيق مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ مسؤوليتها العامة عن تنسيق المساعدات للإغاثة الطارئة والإصلاح .

Digitized by UNOG Library

رابعا - تشجيع الانتعاش الاقتصادي : الاصول الوطنية والعوائق الرئيسية

٢٤ - تتمتع أوغندا ، في كثير من النواحي ، بإمكانيات غير عادية للتنمية . فبالاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية الملائمة ، تكون لدى البلد بلا شك القدرة على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي على أساس دائم . وحتى في خلال السنوات المضطربة من الحرب والأزمات ، تمكنت أوغندا من تحقيق معدلات نمو كبيرة لفترات قصيرة عندما كانت الظروف مستقرة نسبيا والاسعار العالمية لسلعها الرئيسية مرتفعة نسبيا . وهكذا ، تشير إحصاءات الحكومة في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤ أن البلد تمكن من تحقيق متوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو ٦ في المائة . وهذا يدل على القوة الاساسية لاقتصاد أوغندا ، ولا سيما قدرتها في الاوقات الطبيعية على تحقيق ما يفوق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الاغذية ، فضلا عن إنتاج محاصيل نقدية قيّمة (البن ، والتبغ ، والقطن ، والشاي) للتصدير . ولهذه الاسباب لعبت المساعدات الغذائية دورا محدودا نسبيا في مجال الإغاثة في حالات الطوارئ ، فقد قدم برنامج الاغذية العالمي بعضا من واردات القمح على أساس المقايضة ، مقابل شراء الذرة محليا لسد احتياجات اللاجئين العائدين والاشخاص المشردين في مناطق تعاني بصفة مؤقتة من عجز في الإمدادات الغذائية .

٢٥ - ويمكن أن تحقق أوغندا الاكتفاء الذاتي في الاغذية وهذا أمر لا يرجع فحسب إلى الشروط الطبيعية المواتية وخاصة المناخ المواتي الذي تتمتع به معظم أجزاء البلد (باستثناء منطقة كاراموشا الواقعة في الشمال الشرقي) بل يرجع أيضا إلى ما تتمتع به من إمكانات بشرية ، وخاصة ارتباط الشعب بالارض واهتمامه بالإنتاج الزراعي . ويتبين ذلك من الحماس والرغبة التي أبداها اللاجئون العائدون والاشخاص المشردون لاستئناف أعمالهم الزراعية ، حتى وهم يكافحون من أجل إصلاح قراهم المخرّبة .

٢٦ - وهناك سمة أخرى من سمات الثروة البشرية التي يمكن أن تكون سمة هامة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ، تتبين في حيوية القطاع الخاص . فبمساعدة بسيطة من الحكومة وباستخدام أبسط الادوات تمكّن القطاع الخاص من توجيه نفسه نحو إنتاج مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية القوية الاحتمال للتعويض عن قلّة الواردات . وإذا توفرت لهذا القطاع أدوات أكثر ومعدات أفضل فلا شك في أنه يستطيع أن يلعب دورا ذا شأن في مهمة الإصلاح والتعمير بأقل قدر من التكاليف .

Digitized by UNOG Library

٢٧ - وأكثر المتطلبات إلحاحا بالنسبة للمزارعين والقطاع الخاص هي (أ) الادوات والمعدات اللازمة للقيام بالإصلاح وإعادة البناء ، (ب) تحسين مرافق النقل لنقل السلع والاشخاص ، (ج) سياسة اقتصادية توفر حوافز مناسبة لحفز جهودهم ، و (د) إمدادات كافية من المدخلات بأسعار معقولة .

٢٨ - وهناك إمكانية بشرية أخرى يمكن استخدامها لتحقيق مكاسب كبيرة وهي العدد الكبير نسبيا من الأوغنديين المتعلمين تعليما عاليا الذين تتوفر لهم الخبرة الجيدة ، والذين جاءوا نتيجة لتاريخ طويل نسبيا من التعليم والعمل في الوظائف العامة . ورغم أن عدم الاستقرار السياسي الذي صاحب السنوات الاخيرة قد جعل عددا كبيرا من الأوغنديين المهرة يبقون خارج البلد ، فقد ظل عدد كبير من الأوغنديين المدربين في البلد وهؤلاء متوفرون لاستخدامهم في القطاعين العام والخاص . وإذا توفر لهؤلاء الحافز السليم فسيمكنهم أن يلعبوا دورا حاسما في تعزيز الخدمات الإدارية والتقنية . وسيكون من المفيد ، في هذا الصدد ، لو أمكن للحكومة الجديدة النظر في وضع سياسات ترمي إلى خلق الحوافز الملائمة لرفع المعنويات وتحسين كفاءة الخدمة العامة فضلا عن اتخاذ ترتيبات ترمي إلى جذب الأوغنديين المؤهلين من الخارج للخدمة في بلدهم .

٢٩ - وقد تم بالفعل في برنامج الإغاثة الطارئة والإصلاح ، تحديد بعض العوائق (مثل النقص في المدخلات والادوات الزراعية ، ونقص الادوات والمعدات والمواد اللازمة لإعادة بناء الهياكل الاساسية المخرَّبة ، ونقص السلع الاستهلاكية الاساسية ، والاختناقات في وسائل النقل) التي تعرقل التعبئة الفعالة لإمكانات البلد . أما العوائق الاخرى فتتعلق بالإدارة وتنسيق المساعدات واتخاذ التدابير المناسبة في بعض المجالات الرئيسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية .

٣٠ - ولا بد من إزالة هذه العوائق على وجه السرعة لتمكين أوغندا من أن تعبئ بصفة كاملة رصيدها الهائل من الاصول المادية والبشرية من أجل القيام بمهمة الإصلاح الاقتصادي وإعادة البناء . وتحتاج الحكومة ، خاصة ، لدعم من المانحين الثنائيين والوكالات المتعددة الاطراف للتعجيل بالتدابير من أجل تحقيق ما يلي :

(أ) التخفيف من حدة النقص الخطير في المدخلات الاساسية اللازمة للإنتاج الصناعي ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) زيادة الإمدادات من المواد المطلوبة لإعادة بناء الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية المخرَّبة ؛

(ج) زيادة الإمدادات من الادوية والعقاقير وغيرها من المواد اللازمة للمحافظة على صحة اللاجئين العائدين إلى وطنهم ؛

(د) إعادة تنشيط الصناعات المحلية ، ولا سيما تلك التي تنتج المعدات الزراعية والاحتياجات الاساسية مثل البطاطين والصابون ؛

(هـ) تحسين هيكل المرتبات والحوافز للخدمة العامة ؛

(و) الإسراع بتنفيذ البرامج الموجودة حاليا لحفز الاوغنديين من ذوي المؤهلات العليا على العودة لدعم الخدمات الإدارية والتقنية ؛

(ز) تشجيع البرامج الكبرى لدعم الجهود المجتمعية لكي تعيد المجتمعات بناء قراها المخرَّبة ولكي تسهم في إعادة بناء الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية المخرَّبة ؛

(ح) تحسين الترتيب الحالي لتنسيق المساعدة الدولية للإغاثة والإصلاح .

خامسا - البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية

٣١ - اقترحت الحكومة ، كما سبق بيانه ، أن تركز البعثة على المسائل القصيرة الأجل في مجالي الطوارئ والاصلاح وذلك فيما يتعلق باللاجئين والمشردين ، فضلا عن اعادة بناء الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والقدرة الانتاجية . وحددت البعثة ، بالتشاور مع الحكومة ، بعض المجالات ذات الأولوية للعمل ، والتكاليف المبينة تستند على تقديرات الحكومة . ويمكن الحصول على التفاصيل الكاملة لهذه المشاريع من السلطات المختصة في حكومة أوغندا .

ألف - اعادة اللاجئين والمشردين الى أوطانهم واعادة توطينهم

٣٢ - تشمل المهمة العاجلة المتمثلة في الاعادة الى الوطن واعادة التوطين ، عودة

Digitized by UNOG Library

اللاجئين والمشردين الى موطنهم القديم وتوفير امدادات الطوارئ لهم من الاغذية والادوية والملابس والملجأ فضلا عن التقاوى والادوات الزراعية البسيطة التي يحتاجون اليها لبدء انشطتهم الزراعية من جديد . وكانت أشد المناطق تأثرا منطقتان : المقاطعات الثلاث لويرو وموبيندە ومبيجي ، التي يشار اليها عادة بمثلث لويرو ، ومنطقة غرب النيل .

٣٣ - وقد بلغ تعداد السكان في مثلث لويرو ، الذي يتكون من المقاطعات الثلاث لويرو وموبيندە ومبيجي ، نحو ١,٦ مليون نسمة في عام ١٩٨٠ . وكان هذا المثلث أحد مناطق انتاج البن الرئيسية في البلد حيث أنتج ٤٥ في المائة من محصول البن في عام ١٩٨٠ . وفي عام ١٩٨١ بلغ عدد رؤوس الماشية في مقاطعة لويرو وحدها ٥٦٠ ٠٠٠ رأس . وكانت المنطقة أكثر من مكتفية ذاتيا بالنسبة للأغذية بل وتحقق فوائض تباع الى المراكز الحضرية . وقد حطمت الحرب الاهلية أسس هذا الاقتصاد المزدهر . ووصل التخريب والتدمير حدا لا يمكن بلوغه إلا عن طريق سياسة الارض المحروقة ، وتحولت قرى كانت مزدهرة الى مدن مهجورة بعد أن كانت مزدهرة ، ودمر الهيكل الاساسي الاقتصادي والاجتماعي بشكل لا يمكن وصفه . وانخفض انتاج البن انخفاضا حادا ونضبت في الواقع فوائض الاغذية . وانخفض تعداد الماشية الى نحو ١٥٠ ٠٠٠ رأس بسبب الامراض التي سببها عدم التغطيس والرش ، وبسبب ذبح حيوانات التربية الصغيرة دون تمييز . وأصبحت المنطقة موبوءة بذبابة التسي تسي مما أدى الى زيادة ملحوظة في نسبة حدوث مرض النوم . أما الطرق التي كانت صيانتها جيدة في سابق الايام فقد تدهورت في أماكن كثيرة حتى أصبحت ممرات . وأغلقت منشآت تعليمية وصحية كثيرة بينما فقدت منشآت أخرى مبانيها وأسقفها وأثاثها ولوازمها ومعداتها الحيوية . وزادت معدلات الوفيات في المنطقة نظرا لتفاقم الضرر الذي لحق بالهيكل الاساسي الصحي نتيجة لعدم وجود العقاقير والتوقف التام لبرامج التحصين ، وعدم معالجة امدادات المياه ، وعدم كفاية الصرف الصحي وسوء التغذية .

٣٤ - وكان تعداد السكان بالمقاطعات الثلاث في منطقة غرب النيل - اروا وموبيو ونيبّي - ٧٥٥ ٨١١ نسمة في عام ١٩٨٠ . وكانت المنطقة هي المنتج الرئيسي للتبغ المجفف والبن والقطن . وبعد حرب عام ١٩٧٩ تعرضت المنطقة لاضطرابات سياسية واسعة النطاق تسببت في محاولة ما يزيد عن ثلث السكان اللجوء الى جنوب السودان وزائير . ودمرت فائدة الاقتصاد الزراعي كلها تقريبا وانخفض انتاج الاغذية والصادرات الى ما يقرب من الاضمحلال . ونقلت حيوانات كثيرة عبر الحدود وفقد جزء كبير منها بسبب المرض .

Digitized by UNOG Library

٣٥ - ومنذ عام ١٩٨٤ ، تساعد مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في اعادة اللاجئين الاوغانديين الى وطنهم في منطقة غرب النيل . وهذا البرنامج الذي أفاد منه ما يزيد على ٠٠٠ ٨٥ شخص وبلغت ميزانيته نحو ٢,٣ من ملايين الدولارات سينتهي في ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٦ .

٣٦ - وفي أيار/مايو ١٩٨٦ ، عقب العودة الفجائية للاوغنديين من جنوب السودان ، بدأت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامج طوارئ محدود لـ ٠٠٠ ٧٥ من الاوغنديين العائدين . ومن المتوقع حاليا أن يستمر هذا البرنامج حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ . وغرض البرنامج هو مساعدة العائدين بتوفير الاغذية والادوات المنزلية والزراعية والتقاوى لهم ليستطيعوا تحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول موسم الحصاد التالي .

٣٧ - ووفقا للمعلومات المتاحة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، أعربت أغلبية من الـ ٠٠٠ ١٦٠ لاجئ أوغندي الذين ما يزالون في جنوب السودان عن رغبتها في العودة الى منطقة غرب النيل بأوغندا . ويرغبون في هذه العودة بعد حصاد محاصيلهم في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦/كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . ومع ذلك فقد تحدث هذه العودة في وقت أبكر من ذلك حسب تطور الحالة في أماكن اقامتهم الحالية . وعلى ذلك وضعت المفوضية خطة طوارئ لمواجهة جميع الاحتمالات .

٣٨ - ومن الضروري ، في الاجل القصير ، أن تجري استعدادات لنقل هؤلاء العائدين واستقبالهم ومساعدتهم كما تم في عملية الطوارئ المحدودة الحالية . وفي الاجل المتوسط ، يتعين اتخاذ تدابير لاصلاح الهياكل الاساسية الرئيسية ومرافق المجتمعات المحلية واستعادة القدرات الانتاجية .

٣٩ - وتنوي مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي توجيه نداء مشترك الى المانحين لتعبئة الاموال الضرورية ، وقد اتخذا خطوات لاقامة أكبر قدر ممكن من التعاون في الميدان وذلك لتحقيق أساس انتقال ممكن من عمليات الطوارئ الى الانشطة الموجهة نحو التنمية .

باء - اعادة بناء الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية

٤٠ - المجالات الرئيسية التي تحتاج الى إجراءات طوارئ الإعادة بناء الهياكل

Digitized by UNOG Library

الاساسية الاقتصادية والاجتماعية هي الصحة ، المياه والمرافق الصحية ، والتعليم ، والاسكان ، والطرق .

الصحة

٤١ - قبل الحروب ، كان للمقاطعات الست الاكثر تاثرا ، وهي موييو ، واروا ، ونيبّي ، ولويرو ، ومبيجي ، وموبيندە هيكل أساسي صحي متطور الى درجة معقولة . فكان هناك بالاضافة الى المستشفيات الريفية الست في تلك المقاطعات ، ١٦٠ مرفقا صحيا أوليا قامت على مر التاريخ بدور رئيسي في كل من علاج الامراض وتعزيز الصحة والوقاية من الامراض في المناطق الريفية .

٤٢ - وقد أصيبت معظم هذه الوحدات بدمار مادي أو بالعطل التام . وتعاني من عدم وجود المعدات الثابتة والنقل ومن نقص خطير في العقاقير ولوازم الاسرّة من البطانيات والملاءات وغير ذلك من اللوازم الاساسية . ونتيجة لذلك أصبحت الامراض المتعلقة بسوء التغذية ، والتعرض للعوامل الجوية والإسكان وسوء الصرف الصحي متفشية في جميع المقاطعات . وحتى الامراض التي يمكن الوقاية منها مثل الحصبة والسعال الديكي تسبب وفاة المئات من الأطفال بسبب الانهيار التام لخدمات التحصين . أما مرض النوم الذي اقتصر وجوده في سابق الايام على مقاطعتين فقط في بوسوغا . فقد عاد الى الظهور مرة أخرى في مقاطعات غرب النيل وبخاصة مقاطعة موييو آتيا من جنوب السودان حيث هو من الامراض المستوطنة هناك . وذلك يزيد من صعوبات اعادة توطين العائدين وحيواناتهم .

٤٣ - ولم يجر سوى القليل حتى الآن لاصلاح الهيكل الاساسي الصحي . وقد نفذت بعض أعمال اصلاحات الطوارئ في بعض الوحدات الصحية لمواجهة الاحتياجات العاجلة للاجئين والمشردين . ومع ذلك ، لم يف ذلك بمتطلبات الطوارئ اللازمة من دوائر الخدمات الصحية بل قد تشكل الحالة الصحية للعائدين في بعض الحالات (مقاطعة موييو على سبيل المثال) خطرا كبيرا على بقية السكان . وما لم يصلح الهيكل الاساسي الصحي بدرجة كبيرة قبل وصول الموجة الجديدة من العائدين ، فقد تنشأ حالة تشكل خطرا على الحياة في منطقة غرب النيل . والموارد الاضافية اللازمة لهذا الغرض تقرب من ٦,٨ ملايين دولار .

المياه والمرافق الصحية

٤٤ - أدى اهمال ودمار مرافق الامداد بالمياه في المناطق التي أتلفتها الحرب الى

Digitized by UNOG Library

خلق حالة صحية يمكن أن تكون خطيرة . ومما يزيد من هذا الخطر على حياة السكان أن أعدادا كبيرة من العائدين والمشردين مصابون فعلا بوباء الحصبة ومرض النوم والأمراض المعدية التي تحملها المياه . وعلى ذلك فالقيام ببرنامج طوارئ لاعادة امدادات المياه المأمونة الى المقاطعات المتأثرة ، مسألة ملحة جدا . ويشمل ذلك حفر آبار اضافية وتركيب مضخات جديدة على الآبار الموجودة حاليا ، وحماية الينابيع والآبار الطبيعية واصلاحها . وفي مقاطعة لويرو ، حفرت ٣٧٥ بئرا جديدة ، وأصلحت ٥٠ بئرا قائمة وتمت حماية ٤٠ ينبوع مياه طبيعي وجعلت مأمونة . وفي موبيندي ومجيبي ، أصلحت أو استبدلت ١٨٠ بئرا ، وتمت حماية ٥٠٠ ينبوع وبئر ضحل . وفي اروا ونيبّي وموبيو ، أصلحت ٣٨٣ بئرا وتمت حماية ٢٣٣ ينبوعا طبيعيا .

٤٥ - وتلزم موارد اضافية تقدر بمبلغ ٤,٩ من بلايين الدولارات لاتمام اصلاح الهيكل الأساسي الريفي للمياه في مثلث لويرو ولتنفيذ البرنامج في منطقة غرب النيل .

التعليم

٤٦ - إن التعليم من بين جميع الخدمات الاجتماعية هو الأكثر انتشارا ويصل الى مستوى سكان الريف في كل قرية تقريبا . ومن سوء الحظ ، أصيبت الخدمات التعليمية بأضرار أكبر مما أصيب به غيرها من الخدمات . والمؤسسات التي أصابها الدمار والتلف والنهب تضم ٥٤٣ مدرسة ابتدائية تخدم ما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ تلميذ ، و ٣٥ مدرسة ثانوية تسع ٤٥ ٠٠٠ طالب ، و ٥ كليات للمعلمين و ٤ مؤسسات تقنية . وجميع الأدوات واللوازم التعليمية المتعلقة بهذه المؤسسات مثل الكتب الدراسية والدفاتر والأثاث والمعدات كما دمرت أو نهبت أغلبية السقوف ومصاريع الأبواب والنوافذ لهذه المباني .

٤٧ - وفي ظل هذه الظروف ، تعين على السلطات أن تحاول حل مشكلتين رئيسيتين :

(أ) اصلاح المؤسسات وتوفير امدادات عاجلة من المعدات والمواد التعليمية ؛

(ب) توفير التعليم المجاني للأيتام وغيرهم من التلاميذ والطلاب الذين افتقر آباؤهم نتيجة للقتال .

٤٨ - ولاصلاح المرافق التعليمية هناك امكانية القيام حاليا بتنشيط الرصيد غير

Digitized by UNOG Library

المستعمل البالغ مليوني دولار من قرض المرحلة الثالثة من المؤسسة الانمائية الدولية . واضافة الى ذلك يلزم مبلغ يقدر ب ٦ر٨ من ملايين الدولارات .

الاسكان

٤٩ - خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ ادى الدمار المادي في مثلث لويرو الى تحويل معظم القرى المزدهرة الى مدن مهجورة تسكنها الاشباح . وتعرضت للنهب أو التخريب أو التدمير الكامل المنازل والمباني الادارية والمراكز الاجتماعية والمحلات والمرافق الصحية ومرافق المياه وعانت مقاطعات غرب النيل ، اروا ونيبّي وموبو ، اذ كانت ضحية لكثير من الهجمات الدورية من البلدان المجاورة بل وفي بعض الحالات من الاجزاء الاخرى في أوغندا نفسها .

٥٠ - ومشروع اصلاح منازل المنطقة هو بالضرورة مشروع يقوم على المساعدة الذاتية ويهدف الى تشجيع السكان المتضررين على اعادة بناء منازلهم بتزويدهم بالمساعدة التقنية ومواد البناء الضرورية والادوات اليدوية . ويقوم مشروع مشترك بين برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية باجراء تجارب على انتاج واستعمال قوالب الطوب الطيني المجفف بالشمس وذلك بالتعاون مع قسم الهندسة بجامعة ماكيريري (كمبالا) . وسيجري انشاء مصرف مركزي للمواد لتسهيل الامداد بمواد البناء . ويزمع تقديم المساعدة الى الحرفيين الموجودين بالقرى كي يقتنوا الادوات اليدوية وغيرها من المعدات التي ستمكنهم من مجابهة الطلب الكبير على الاطارات والاثاث ، .الخ .

٥١ - تقدر المواد اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج بمبلغ ٣ ملايين دولار .

الطرق

٥٢ - لم تتلق الطرق الفرعية الريفية في المقاطعات التي خربتها الحرب أية صيانة منذ أوائل عام ١٩٧٠ بسبب الافتقار الى المعدات والالات الخاصة بالطرق وسوء الاحوال الامنية . ومن ثم تدهورت هذه الطرق حتى وصلت الى حالة من العطل التام . وأصبحت الطرق الفرعية غير صالحة للمرور في أماكن كثيرة نتيجة لنمو الشجيرات في أجزاء منها نموا زائدا ولانسداد شبكات الصرف ، وقد أدى ذلك الى عرقلة نقل لوازم الاغاثة ومواد البناء الى حد بعيد .

٥٣ - وقد فاقم من الحالة نهب وتدمير الالات والمعدات في مستودعات الصيانة أثناء القتال مما جعل من المستحيل اعادة فتح الطرق حتى بعد أن انتهى القتال .

Digitized by UNOG Library

٥٤ - وتشمل استراتيجية الاصلاح اعادة بناء مستودعات الاصلاحات المحلية ، وانشاء تجمعات من العربات والمعدات والالات المتعلقة باعادة البناء والصيانة لدعم أفرقة الطرق وعمال المجتمعات المحلية الذين بدأوا نشاطهم بالفعل في مناطق كثيرة على الرغم من نقص الالات الصالحة للعمل .

٥٥ - وتشير التقديرات الى أن الموارد اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج يبلغ مجموعها ٢,٨ من ملايين الدولارات .

جيم - استعادة القدرات الانتاجية

٥٦ - تشمل استعادة القدرات الانتاجية كلا من الزراعة وانتاج المواشي فضلا عن المؤسسات الصناعية الانتاجية .

الزراعة وانتاج المواشي

٥٧ - إن معدل الانتعاش الاقتصادي في أوغندا سيتوقف ، في التحليل النهائي ، على السرعة التي يمكن بها استعادة القدرات الانتاجية في المناطق المتضررة بالحروب والازمات والتي كانت في يوما ما مزدهرة ومكتفية ذاتيا ومنتجة للمحاصيل النقدية . وبالرغم من أنه ليس هناك شك في أن اصلاح الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق سيساعد على ذلك ، فلابد من اتخاذ تدابير مباشرة فيما يتعلق بما يلي :

(أ) انعاش قطاع الاغذية والمحاصيل النقدية ؛

(ب) الاصلاحات المتعلقة بالمواشي ، بما في ذلك مكافحة أمراض الحيوان وخاصة ذبابة النوم ، التسي تسي ؛

(ج) استعادة الخدمات الداعمة للزراعة : خدمات الارشاد ، والبحوث ، والتدريب ، والتسويق ، والائتمان .

(أ) انعاش انتاج الاغذية والمحاصيل النقدية

٥٨ - إن الهدف الشامل لمحاولة الانعاش هو العودة بانتاج الاغذية والمحاصيل النقدية الى المستويات العالية من الاكتفاء الذاتي من الاغذية والدخول النقدية المرتفعة والرفاه التي كانت تتميز بها هذه المقاطعات قبل الحروب . أما الهدف

Digitized by UNOG Library

المباشر فهو زيادة امدادات الادوات الزراعية وتقاوي المحاصيل والكيمائيات الزراعية والاسمدة ، والالات والمعدات الزراعية .

٥٩ - وانعاش الانتاج الزراعي قد بدأ منذ اللحظة التي رجع فيها العائدون الى مزارعهم ، ولم تزد البداية في كثير من الحالات عن كوخ مؤقت من الاعشاب يستعمل كمأوى وعلبة لمستلزمات الطوارئ يتسلمها العائدون فور وصولهم . أما الالات والادوات ففير كافية والتنقل يعيقه سوء الطرق والافتقار الى وسائل النقل . وكما أشير أعلاه ، اذا لم تحسن الطرق الفرعية على نحو عاجل سيشكل التسويق مشاكل خطيرة عندما تتم عمليات الحصاد الاولى .

٦٠ - وتقدر الموارد اللازمة للمحاولات ذات الاولوية لانعاش التنمية الزراعية بمبلغ ١٢,٥ مليون دولار .

(ب) الاصلاحات المتعلقة بالمواشي

٦١ - الهدف هو ارجاع تعداد الماشية في مثلث لويرو من الرقم الحالي البالغ ٠٠٠ ١٥٠ رأس الى المستوى الاصلي الذي يزيد عن ٠٠٠ ٦٠٠ رأس وسيجري ذلك بتطهير المنطقة من ذبابة النوم التسي تسي ، الامر الذي يتضمن ، في جملة أمور ، توفير امدادات الطوارئ للادارة البيطرية وادارة مكافحة الذبابة واضافة الى ذلك ، يلزم بذل جهد لتعبئة السكان ليستعملوا النهج الجديدة في تربية المواشي .

٦٢ - وتبلغ التكلفة المقدرة لهذا البرنامج ٥,٣٥ من ملايين الدولارات .

(ج) استعادة خدمات الدعم

٦٣ - كانت هناك في أوغندا خلال الستينات خدمات زراعية جيدة وفعالة وذلك مثل الارشاد والبحوث والتدريب والتسويق والائتمان . وتحققت نتائج كثيرة طيبة خلال تلك الفترة وكانت الخدمات الزراعية في أوغندا تعتبر فوق المتوسط كثيرا بالنسبة للقارة . وقد أدت الفترة الطويلة من الازمات السياسية الى ما يكاد يكون دمارا تاما للهيكل الاساسي للزراعة مما أدى ، في جملة أمور ، الى اضطراب انتاج وتسويق المنتجات الرئيسية . واستعادة الخدمات الزراعية الاساسية تشمل توفير النقل للعاملين بالارشاد ، واصلاح مصانع البن ، ومحالج القطن ، ومخازن التبغ والجمعيات التعاونية وتجديد المعدات الاساسية . وتبلغ التكلفة المقدرة لهذا البرنامج ٨,٢٣ من ملايين الدولارات .

Digitized by UNOG Library

المؤسسات الصناعية الانتاجية

٦٤ - إن اصلاح المؤسسات الصناعية الانتاجية ضروري أيضا لتحقيق انتعاش اقتصادي عاجل . والصناعات التالية لها أهمية خاصة :

(أ) المنتجة للسلع الضرورية (مثل الصابون والاسمنت والمواد الدراسية) ؛

(ب) المنتجة للمدخلات اللازمة للانتاج الزراعي ؛

(ج) التي تقوم بتجهيز المواد الخام المحلية للاستهلاك المحلي أو للتصدير ؛

(د) المنتجة للمنتجات الوسيطة التي تحتاج اليها الصناعات المذكورة أعلاه .

٦٥ - وهذه الصناعات الآن إما مغلقة تماما أو تنتج بقدرات منخفضة للغاية .

٦٦ - مازال يجري اعداد القوائم الكاملة لاحتياجات اصلاح معظم الصناعات .

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٧ - في الوقت الذي تملك فيه أوغندا امكانيات مواتية لشكل غير عادي لتحقيق انتعاش اقتصادي عاجل ، يكاد يكون من المؤكد أن الحالة الخطيرة جدا التي ورثتها الحكومة الحالية ستعني أن المرحلة الابتدائية للانتعاش الاقتصادي ستكون صعبة وطويلة . وسيتطلب الامر براعة كبيرة من حكومة وشعب أوغندا ، وقدرا كبيرا من الفهم إضافة الى مزيد من الدعم المالي والمادي من جانب المجتمع الدولي . وقد مكنت استجابة المجتمع الدولي حتى الآن الحكومة من تيسير اعادة اللاجئين والمشردين الى الوطن واعادة توطينهم ، ووضع البلد على طريق الانتعاش الاقتصادي . وسيحتاج الامر الى قدر أكبر كثيرا من الجهود المحلية والدعم الدولي لترسيخ ما تم تحقيقه حتى الآن ولمجابهة المشاكل الباقية من مشاكل اعادة اللاجئين والمشردين الى الوطن واعادة توطينهم ، وللقيام على وجه عاجل بتوفير الاحتياجات الملحة للهيكل الاساسي المحلي الرديء ، ولانعاش الزراعة وانتاج المواشي ، والمؤسسات الصناعية الانتاجية .

Digitized by UNOG Library

٦٨ - ولا تمثل المشاريع الموجزة أعلاه إلا جزءا من المكونات التي لم تمول بعد من برنامج الاغاثة الطارئة والاصلاح . وتؤيد البعثة تأييدا تاما جهود الحكومة للحصول على تمويل كامل للبرنامج باكمله . ومع ذلك ، حددت البعثة ، على أساس المشاورات التي أجريت مع الحكومة ، هذه المشاريع بوصفها ممثلة لاكثر الاهتمامات ذات الأولوية إلحاحاً .

Digitized by UNOG Library

التذييل الاول

موجز البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية

	التكلفة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
الف - اعادة اللاجئين والمشردين الى الوطن واعادة توطينهم		يقوم باعداده مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين
باء - استعادة الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية		٢٨ ٥٨٠
١ - الصحة	٦ ٨٠٠	
٢ - المياه والمرافق الصحية	٤ ٩٠٠	
٣ - التعليم	٦ ٨٠٠ (أ)	
٤ - الاسكان	٣ ٠٠٠	
٥ - الطرق ، والمركبات والصيانة	٧ ٠٨٠	
جيم - استعادة القدرات الانتاجية		٢٦ ١٨٠
١ - الزراعة	١٢ ٥٠٠	
٢ - المواشي	٥ ٣٥٠	
٣ - خدمات الدعم	٨ ٣٣٠	
٤ - المؤسسات الصناعية	غير متوفر	
المجموع		٥٤ ٧٦٠ (ب)

(أ) بالاضافة الى الرصيد غير المستعمل وقدره مليونان من الدولارات ، المتاح من قرض المرحلة الثالثة المقدم من المؤسسة الانمائية الدولية .

(ب) فيما عدا الموارد اللازمة لاعادة توطين اللاجئين العائدين من جنوب السودان واعادة بناء المؤسسات الصناعية .

Digitized by UNOG Library

التذييل الثاني

خريطة

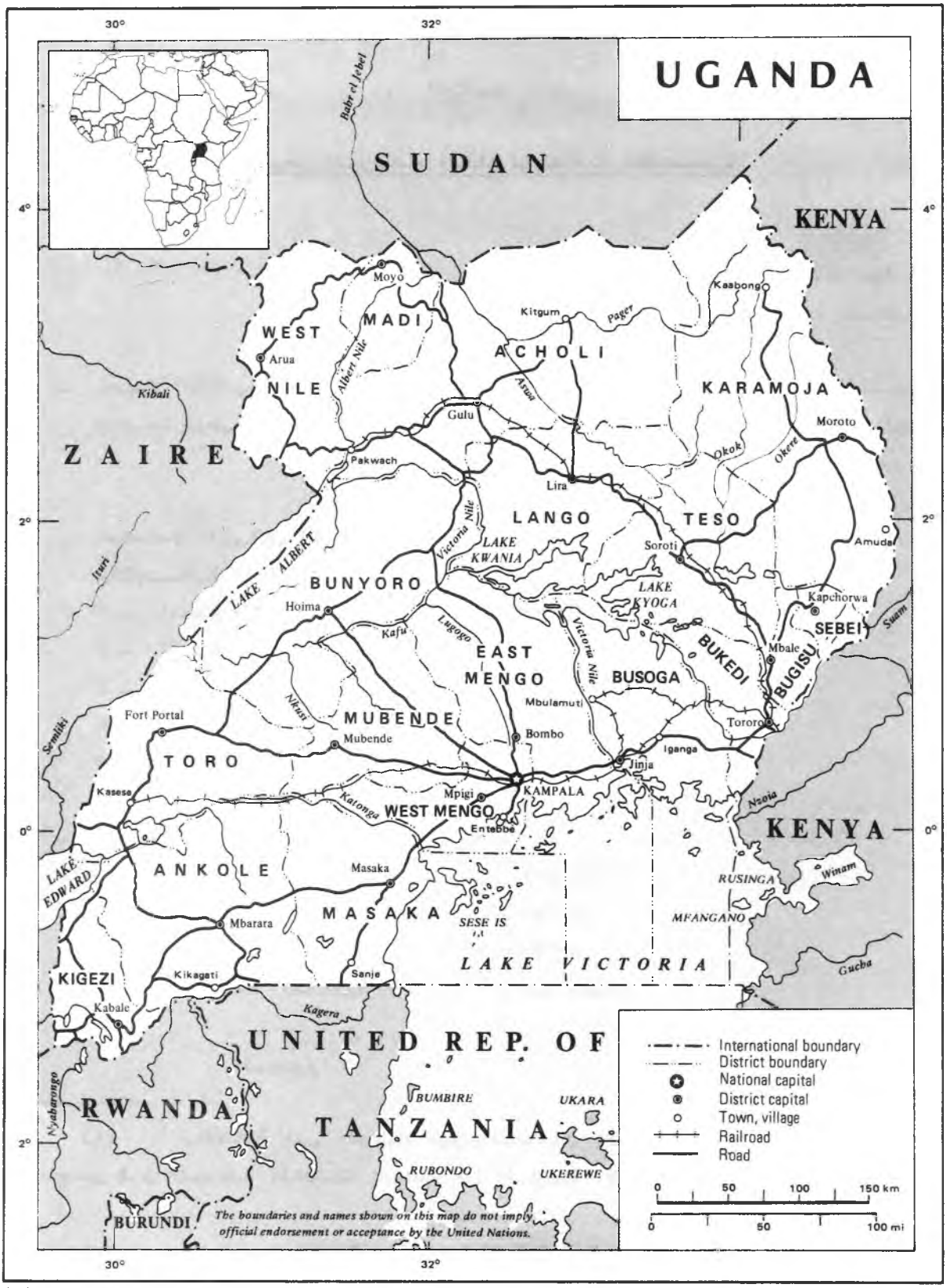

MAP NO. 3074 Rev. 1 UNITED NATIONS
MARCH 1981

Digitized by UNOG Library